



النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ / 635م - 637م)

د. سيدة النعيم عبد الله موسى

جامعة سنار - ت - 0908295896

المستخلص

تناولت الدراسة النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، هدفت الدراسة لمعرفة الإدارة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) والتغيرات التي حدثت في الإدارة السابقة، وأثرها في المجتمع الإسلامي، والأساليب التي اتبعها في ما أقره من نظم إدارية. تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على أهمية الشروط العمرية، والوقوف على دور تعيين الولاة في الولايات المختلفة للدولة الإسلامية التي اتسعت رقعتها. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن النظام الإداري الذي أسسه الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يعد النواة الأساسية لكيان الأمة الإسلامية من الناحية الاجتماعية والسياسية في عهده، ويعتبر أول أشكال الإدارة الإسلامية الجديدة المتأثرة بالتجربة المتقدمة لشعوب البلاد المفتوحة أو المجاورة. وفي ضوء النتائج السابقة توصي الورقة بعدة توصيات أهمها دراسة دور الشروط العمرية في تثبيت أركان بناء الدولة الإسلامية دراسة عامة وشاملة. ودراسة مقارنة بين الإدارة في العهد الراشدي والدولة الأموية.

Abstract

Administrative systems during the reign of caliph omar bin al khattab. The study dealt with administrative systems during the era of Omar bin al Khattab (may God be pleased with him. administration during the era of Omar bin Al The study dealt with the changes that occurred in the previous administration ,their impact on the Islamic community, and the methods that he followed in the administrative systems approved. The problem of the study lies in identifying the importance of age conditions, and identifying the role of appointing governors in the various states of the Islamic state, which has expanded. The study followed the historical, descriptive, analytical approach. The study reached several results, the most important of which were that the administrative system founded by Omar Bin Al - Khattab (may God be pleased with him) is the main nucleus of the Islamic and

165 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ / 635م - 637م) ، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع والعشرون 2025 ، ص

(165-180)



political entity of the Islamic nation during his reign, and it is considered the first forms of new Arab administration affected by the advanced experience of the people of the open or neighboring countries. According to the results, study recommended several recommendations, the most important of which is the study of the role of age conditions in stabilizing the pillars of building the Islamic state, a general and comprehensive study. A comparison study between the administration in the Rashidi era and the Umayyad state.

مقدمة

نجد الإدارة موجودة منذ وجود الدول والمجتمعات الإنسانية؛ فكل تجمع إنساني يقيم على أرض واحدة، له مصالح مشتركة لا بد له من قيادة ترعاه وتسوس أمره بالقدر الذي تتمتع به من الكفاءة والمقدرة الشخصية.

أ - أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. معرفة دور الإدارة التي شكلها الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في البلاد المفتوحة.
2. الوقوف على النظم الإدارية في الخليفة عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).
3. معرفة الشروط العمرية في تعيين الولاة.

ب- أهداف الدراسة:

1. معرفة أن الإدارة الحكيمة لها دور فعال في استقرار الدولة.
2. وسيلة للكشف عن التنظيم الإداري في العهود الإسلامية المختلفة.

ج- مشكلة الدراسة:

- 1/ التعرف على أهمية الشروط العمرية .
- 2/ الوقوف على دور تعيين الولاة في الولايات المختلفة للدولة الإسلامية التي اتسعت رقعتها.

د- أسئلة الدراسة:

السؤال المحوري الذي يدور حوله الموضوع: ما رأي الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في فكرة تعديل التنظيم الإداري؟

وهناك أسئلة فرعية أخرى متعلقة بهذا السؤال هي:

1- / هل كانت الإدارة تشمل البلاد المفتوحة؟

166 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ / 635م - 637م) ، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع والعشرون 2025 ، ص



2- / ما هي نظرة الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) العميقة في ضرورة إبقاء النظام الإداري القديم في بعض الأقاليم؟

3- / هل الإدارة كان لها دور فعال وأثر واضح في البلاد المفتوحة؟

ج: أسباب اختيار الموضوع:

يتمثل أسباب اختيار الموضوع في الآتي:

1. إبراز أهمية دور وشروط الوالي في الإدارة في الولايات المختلفة في فترة الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

2. معرفة أسباب تعديل التنظيم الإداري في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

3. الوقوف على الإدارة التي تم إنشاؤها في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

د- منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة منهج البحث التاريخي والوصفي والاستقرائي الذي يعتمد على سرد الأحداث ووصفها وتحليلها.

هـ - حدود الدراسة:

الموضوعية: (النظم الإدارية في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

الزمانية: (14هـ-16هـ / 635م-637م)

المكانية: بلاد الحجاز ومصر .

المبحث الأول: مفهوم الإدارة في اللغة والاصطلاح:

المطلب الأول: لغة: الإدارة لغةً من أدرك فلاناً على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه وأدركته عن الأمر إذا طلبت منه تركته. (ابن منظور، ج4، ص 299)

المطلب الثاني: في الاصطلاح: الإدارة فن يعتمد على الصفات الذاتية والمذاهب الشخصية للمدير، ولكنها من حيث الاعتماد على الصفات العلمية فهي علم، ولم يتبلور ذلك إلا مؤخراً؛ حيث أضحت الدولة تقوم على أساس الخدمة العامة لا السلطة. (طقوش، ط2، 2011م، ص367، البلاذري، 1991م، ص88)

167 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ / 635م - 637م)، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع والعشرون 2025 ، ص

(165-180)

المطلب الثالث: مفهوم الإدارة العامة: هي فن تنظيم وإدارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الأهداف الحكومية، وهي جزء لا ينفصل عن نشاط كل جماعة منظمة، وتكون جانباً من عمل الحاكم، كذلك تشمل كافة الواجبات والوظائف التي تختص أو تتعلق بإدارة المشروع من حيث تمويله، ووضع سياسته الرئيسية، وتوفير ما يلزم من معدات، وإعداد الإطار الذي يعمل فيه، واختيار الرؤساء والأفراد القياديين، وذلك للوصول إلى الهدف بأحسن الوسائل وأقل التكاليف، في حدود الموارد المتاحة وحسن استخدامها . فالإدارة إذن تتكون من جميع العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة. (طقوش، ط2، 2011م، ص328)

المبحث الثاني: تطور الإدارة العامة

المطلب الأول: الإدارة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

ظهرت الإدارة الإسلامية بعد تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة بعد أن اكتملت أركانها بتوفير الأرض، والشعب، وقيام السلطة بأنواعها: التشريعية، والقضائية، والتنفيذية، متمثلة في شخص الرسول صلى الله عليه وسلم القائد والمؤسس الأول للدولة الإسلامية، فكان يقضي بين الناس ويفتيهم، وينظم شؤون الدولة من واقع هيكل تنظيمي للوظائف المختلفة، في المسجد النبوي الذي هو بيت الله أولاً وأخيراً، وقد قام الرسول صلى الله عليه وسلم ببناء المسجد النبوي ليكون موضعاً للصلاة ومكاناً لاجتماعاته مع أصحابه، ومقر الحكم والإدارة، ومنطلق الدعوة والإرشاد، فأصبحت له رسالة ضخمة في الإسلام؛ فهو مجلس قضاء يفصل فيه في قضايا المسلمين، ثم هو نادي يقرر فيه كل أمر خطير، كإعلان الحرب وإقرار السلم، ثم هو جامعة أو مدرسة يلتقي فيها المسلمون ما ينزل على الرسول صلى الله عليه وسلم من القرآن وما يعلمهم إياه من تعاليم الدين الإسلامي، وأيضاً داراً للغرباء الذين يقضون فيه حاجاتهم، ويعرفون فيهم إخوانهم المسلمين من أهل البلد الذي يوجد به المسجد. (القرشي، ط1990، 1م، ص 53)

استقر الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة بعد ما هاجر إليها المسلمون من مكة ومن الجزيرة العربية، وأصبح الرسول صلى الله عليه وسلم أمام حال يختلف تماماً عن الحال في مكة؛ وجد أمامه مجتمعاً أمره إليه، مع اختلاف عناصره، وتنوع مذاهبه واتجاهاته، وتباين طبقاته المادية والثقافية، كما وجد أمامه المهاجرين بعد ما تركوا ديارهم وأموالهم وأهليهم، وجاءوا بإيمانهم وثقتهم في الله، ولم يكن عندهم تصور معين يعيشون فيه أو عمل يتوقعونه، إنما جاءوا بفقرهم يرجون فضل الله ورحمته، ويهبون أنفسهم لله، وينصرون

168 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ/ 635م - 637م)، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع والعشرون 2025، ص

دعوته بصدق وإخلاص، ومع المهاجرين كان الأنصار وهم من آمن بالإسلام وبايع الرسول صلى الله عليه وسلم وأغلبهم من الأوس والخزرج. وهؤلاء لم يخرجوا من ديارهم، وعاشوا مع أموالهم وأقربائهم وأعمالهم التي تعودوا عليها، وكل ما استجد عليهم أنهم جعلوا الإيمان في قلوبهم يقينا صادقا، وأحبوا كل مؤمن وبخاصة من هاجر إليهم، ورحبوا بهم وأنزلوهم منزلة الروح والعقل، وتنازلوا عن كل خصيصة لهم. وفيهم نزلت قوله تعالى: (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) الحشر (9) .

كما وجد الرسول صلى الله عليه وسلم اليهود بقبائلهم، وقد تفرقوا وسكنوا ظاهراً، وسلموا أمورهم مؤقتاً لرسول صلى الله عليه وسلم بسبب شعورهم بالضعف والخوف، وكان معهم المشركون الذين سلكوا مسلك اليهود، فاستسلموا ظاهراً مع امتلاء قلوبهم بالحق والحسد، وتذبذب المنافقون بين هؤلاء، وقد أخفوا الكراهية للإسلام والمسلمين، أمام هذا الوضع الجديد كان من الضروري تنظيم الإدارة والعلاقات بين سكان المدينة لتتكون منهم لأول مرة في تاريخ المدينة دولة تملك الأرض، والشعب، والقيادة الواحدة، والتعاليم التي تحكم الأفراد جميعاً. إن سكان المدينة هم الشعب، ومعهم كان الرسول صلى الله عليه وسلم هو قائد الناس، يلتقى وحي الله، ويعلمه للناس، ويشكل به الحياة علماً، وفهماً، وسلوكاً، ويظهر الإسلام للعالم عقيدة، وشريعة، وخلقاً، وابتدأ النبي صلى الله عليه وسلم بتنظيم الإدارة والحياة الاجتماعية بين الناس على أساس تحديد الحقوق والواجبات للجميع. (البوطي، 1999م، ص75)

لقد كان رسول صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة يمثل السلطتين المدنية والروحية معاً، وبعد فتح مكة واتساع رقعة الدولة بدأت تتضح معالم الإدارة الجديدة لجزيرة العرب، والتي خضعت لأول مرة إلى رئاسة مركزية واحدة، لذا كان يساعده في إدارة الدول عدد من الكتاب والمستشارين من الصحابة، كما أرسل الأمراء والعمال إلى المناطق التي دخلت تحت سيادة الدولة الإسلامية . (الكعبي، 2009م، ص10)

المطلب الثاني: الإدارة في عهد الخليفة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)

بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، تولى الحكم الخليفة أبو بكر الصديق (رضي الله عنه)، فنجدته أقر عمال الرسول (صلى الله عليه وسلم) على أعمالهم، وقسم بلاد العرب إلى عدة ولايات، هي مكة، والمدينة، والطائف، وصنعاء، وحضر موت وحولان، وزبيد، ورمح (موضع باليمن)، والجند، ونجران، وجرش،

169 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ/ 635م - 637م) ، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع والعشرون 2025 ، ص



والبحرين. ولكن في عهده برزت مشكلات سياسية وإدارية بما واجهه من الردة (ارتداد العرب) ومناعي الزكاة التي كادت تفتك بالمنجزات الكبيرة التي حققها الرسول صلى الله عليه وسلم للأمة، لولا دور الخليفة أبي بكر (رضي الله عنه) في زعامة المسلمين، وتمكنه من إخمادها بكل حزم وصلابة، واهتمامه بالقضاء على مظاهر تلك الردة، وبعد أن قضى على كل مظهر للردة، وثبت دعائم الدولة، ووطد الأمن في أرجائها وجه جيوش الفتح إلى العراق وبلاد الشام. (السيوطي، 1997م، ص64).

كما يرجع له تأسيس الدولة الإسلامية في فترة خلافته وطد العقيدة ، وسير البعث ، وشرع السنة الصالحة في تامين الدولة من أعدائها بتسيير البعث ، وفتح الفتوح – فكان له السبق على خلفاء الإسلام في هذين العاملين الجليلين . (العقاد، بدون تاريخ، ص، 56).

المبحث الثالث: الإدارة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه

بعد وفاة الخليفة أبوبكر الصديق (رضي الله عنه) استلم الإدارة الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وقد أحاط بالدولة المسلمة الأعداء من كل جانب، وبخاصة الدولتان الفارسية والبيزنطية، فانتدب المسلمون لمحاربتهما، وانتصر المسلمون عليهما، وفتحوا العراق، وفارس، وبلاد الشام، ومصر، فاتسعت رقعة الدولة واختلط العنصر العربي بالعنصر الأعجمي من سكان البلاد المفتوحة، وتدفقت الأموال على المدينة من الغنائم وغيرها، مما أدى إلى بروز مشكلات كثيرة تطلبت حلاً. (شليبي، 2000م، ص57)

المطلب الأول: المشكلات الإدارية في عهد الخليفة عمر (رضي الله عنه)

تكمن المشكلات الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الآتي:

- 1- إدارة الولايات خارج الجزيرة.
- 2- استمرار الفتوحات أو توقفها ريثما يتم استيعاب ما أنجز منها.
- 3- توزيع الغنائم على المقاتلين بعد تدفق الأموال الكثيرة.
- 4- إدارة أراضي الفتح، وغيرها من المشكلات كتأسيس المدن في بعض الجهات على شكل معسكرات كالكوفة، والبصرة في العراق، والفسطاط في مصر. (الصلابي، ط2002، 1م، ص85)

المطلب الثاني: أسباب تطوير النظام الإداري في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

بعد الانتشار الإسلامي في عهد الخليفة عمر (رضي الله عنه) والاحتكاك بشعوب البلاد المفتوحة التي تمتلك تجربة في شؤون الحكم والعلاقات السياسية، كان لا بد من تطوير النظام حتى يتماشى مع الظروف البيئية والاجتماعية، والسياسية الجديدة. لكن اختلاط العنصر العربي بالعنصر الأعجمي لم يشكل مشكلة حقيقية، خاصة بعد إسلام هؤلاء، إلا من حيث اللغة، فرأى الخليفة عمر أن يقطن العنصر العربي في المعسكرات المنشأة ليحافظ على لغته وعاداته، وكان تدفق الأموال الكثيرة من الغنائم وغيرها قضية جديدة تطلبت حلاً مرناً لتصرفها، فأنشأ عمر بيتاً خاصاً للمال الوارد واختص هو بمسؤولية القيام عليه وتصرفه في وجوهه. كما دَوّن الدواوين، لذلك أمر بإنشاء دواوين في عواصم الولايات، وفرض الأعطيات، فشمّل العطاء كل فرد في الدولة ابتداءً بقرابة الرسول صلى الله عليه وسلم وأزواجه، وانتهاءً بكل مسلم. وفرض لكل مولود ولد في الإسلام عطاء، وجعل ذلك كله في ديوان منظم، وحل قضية الأراضي المفتوحة من واقع إبقائها بيد أصحابها المحليين، لكنه وضع الخراج عليها ليكون ذلك مورداً مالياً دائماً لبيت مال المسلمين، ولما رأى الخليفة عمر (رضي الله عنه) سرعة انتشار الفتوح، قرر التوقف عند حدود معينة ريثما يتم استيعاب ما فتح. (القرشي، 1990م، ص79، النجار، 1986م، 65).

المبحث الرابع: تقسيم الإداري في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

اتسعت الأراضي الإسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) اتساعاً كبيراً مما اقتضى وضع تنظيم محكم حتى تسهل إدارتها والإشراف على مواردها.

المطلب الأول: تقسيم الدولة إلى ولايات أو أقاليم:

ولما توسعت الدولة العربية الإسلامية، قام الخليفة عمر (رضي الله عنه) بتقسيم الدولة أقساماً إدارية كبيرة، أي إلى ولايات ليسهل حكمها والإشراف على موارد ثروتها، وعيّن على كل ولاية أميراً حاكماً يتحمل تبعات الحكم ويكون نائباً عنه. ولا بد من الإشارة إلى أن حاكم الولاية هو في الوقت نفسه قائد الجيش فيها، وكان يختار أعوانه القادة، ويشارك في الحملات العسكرية، أو ينتدب ممثلاً عنه، وذلك بالتنسيق مع الحكومة في المدينة المنورة. وقد تنقسم الولايات أحياناً إلى وحدات محلية تتبع والي أو الأمير، وكان نظام الولاية صورة مصغرة في هيكلته لنظام المدينة المنورة المركزي، ولكن بعد فترة من التقسيم أدرك أن الولاية لا

171 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ/ 635م - 637م)، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع والعشرون 2025، ص



يستطيعون القيام بكل الأعباء التي تطلبها الولاية، ففصل القضاء عن اختصاص الولاية، وعين قضاة على تلك الولايات، وكان يمتد بهم بتوجيهاته وخصصهم بالأرزاق، وكان القاضي يتمتع بسلطة واسعة، وغالباً ما كانت له صفة استقلالية، ثم صاحب بيت المال، وصاحب الديوان المسؤول المباشر عن مرتبات الجند. (بيضون، 2001، ط1، ص96).

يمكن القول إن للخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الفضل في التنظيم الإداري بسبب اتساع رقعة الدولة، فعين العمال والولاة الأكفاء وراقبهم مراقبة شديدة، وشاطرهم أموالهم واضعاً قاعدة (من أين لك هذا؟) وأحصى القبائل، ووزع العطايا بحسب الحاجة والكفاءات. وبما يقدمه المسلم لأمتة.

المطلب الثاني: شروط تعيين الوالي (الشروط العمرية):

كان الفاروق بمعرفة بكنه الرجال الذين تتوفر فيهم شروط التعيين، وكان هناك أربعة من الرجال عرفوا بدهاء العرب، وهم معاوية بن أبي سفيان، وعمر بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وزياد بن سمية (ابن أبيه)، وقد عهد الخليفة عمر إلى الثلاثة الأوائل بأكبر مناصب الدولة، وعين عبدالله بن الأرقم كاتباً، وكان النبي صلى الله عليه وسلم استحسن كتابته. (ابن كثير ج7، ص112)

ومن الشروط العمرية:

اعتمد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في اختيار الولاة على توفير عدة صفات في المرشح، منها:

- 1- أن يتمتع الوالي بصلاحيات عسكرية ومدنية واسعة، بوصفه رأس الهرم التنظيمي في ولايته، فهو الذي يوجه القادة، ويعين العمال على الكور، ويوافق على عقود الصلح التي يعقدها قاداته. (البلاذري، 1991م، ص152)
- 2- القوة والقدرة المؤهلتان للنهوض بالعمل المسند إلى المكلف به. ويقول في ذلك: (إني لأتحرّج أن أستعمل الرجل وأنا أجد أقوى منه)، فعندما عزل شرحبيل بن حسنة عن ولاية الشام وأسندها إلى معاوية، قال له شرحبيل: أعن سخط يا أمير المؤمنين؟ قال لا، إنك كما أحب، ولكن أريد رجلاً أقوى من رجل). (الطبري، ج4، ص60).

- 3- الرحمة والرأفة بالناس، فكان لا يولي الرجل الذي يخشى من شدته على الرعية لفقدان الرحمة.

172 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ / 635م - 637م)، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع والعشرون 2025 ، ص

4- ألا يكن من آل النبي صلى الله عليه وسلم ولا من أكابر الصحابة، ويرجع السبب في ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يوليهم شيئاً من ذلك؛ إنه لا يريد أن يندسهم بالعمل، فقد يرتكبون أخطاء لا يمكن السكوت عليها، فيقع الخليفة في الحرج من واقع إنزال العقاب المناسب بهم، وذلك لا يريده. أما السكوت عن تجاوزاتهم وأخطائهم فهو أشد على الخليفة عمر (رضي الله عنه)، وهنالك سبب ثان، لأنه كان في حاجة إلى مشورتهم وفقهم، لذلك فإنه لم يول عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، أو علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) أو عبد الرحمن بن عوف، أو العباس بن عبد المطلب، وغيرهم.

5- ألا يكون المرشح حريصاً على الولاية، فقد أراد الخليفة عمر (رضي الله عنه) تولية رجل على ولاية، فجاء الرجل يطلبها فتوقف الخليفة عمر (رضي الله عنه) عن ذلك ولم يوله مقتدياً بذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم، فإنه كان لا يولي أمراً من طلبه ولو كان قادراً عليه، فطالب الولاية لا يولي. (ابن الأثير، ج1، 1980، ص330).

6- كان عمر (رضي الله عنه) يشير إذا أراد أن يولي قائداً أو أميراً، مثلاً عندما ولي سعد بن أبي وقاص قيادة جيش المسلمين في العراق استشار الناس فأشاروا عليه بسعد، وكذلك حين أراد أن يولي قائداً على أول جيش يبعث به إلى العراق مدداً للمقاتلين، لقد أخذ مختلف الآراء ثم اختار أبا عبيد الثقفي. (الطبري، ج3، ص480).

7- حرص الخليفة عمر (رضي الله عنه) على اختيار ولاته، فإذا حدث أن اختار أحد الأشخاص يعطيه عهد التعيين الذي يضمن شروطاً سلوكية مشهوداً عليها لينفذها خلال ولايته، أهمها تطبيق حكم الله وإحلال العدل ونشر الأمن والطمأنينة بين الناس، وألا يركب برذوناً، ولعل هذا المنع يعود إلى الصفات الخلقية لهذه الدابة التي تبعث على الخيلاء والكبر التي خشيتها الفاروق (رضي الله عنه) على نفسه.

8- كما منعهم من لبس الرقيق، وذلك بفعل حرصه على محافظة العمال للأخلاق الإسلامية الرفيعة في المظهر. 9- ومنعهم من أكل النقي من الدقيق وذلك لحرص أمير المؤمنين على مساواة الحكام بالمحكومين في المأكل والمشرب.

10- كما منعهم من إغلاق بابهم دون حوائج الناس، واتخاذ حاجب يكون حاجزاً بينهم وبين الرعية يحجبهم متى شاء ويدخلهم متى شاء.

11- نهى عماله عن ممارسة أي عمل آخر والتفرغ فقط لشؤون الحكم، وذلك حتى لا يشغله العمل الخاص عن العمل العام مما يعد خسارة على الوالي والمجتمع، وكان حريصاً على إغنائهم عن العمل الخاص.

12- تعيين مراقب على عمل الولاية نتيجة لاتساع رقعة الدولة الإسلامية في عهده، وازدياد عدد ولاياتها أضحت من الصعب الإحاطة بكل ما يجري في كل ولاية، ولما كان الخليفة عمر حريصاً على أن يقف على دقائق الأمور في تصرف ولاته، وما كان يجري في كل ولاية، اختار رجلاً من خيرة رجاله تقوى وقوة وأمانة وسناً وتجربة، هو محمد بن مسلمة الانصاري ليكون مراقبه الخاص على العمال وأعمالهم والنظر إلى الشكاوى المرفوعة. (كبير، 2006، ص47، الخطيب، 1968م، ص89)

13- كان الخليفة عمر يحاسب عماله عن أخطائهم، وبخاصة تلك التصرفات التي تدل على الفخر والتميز والتعالي وهدر الأموال العامة، وهذا الموقف نابع من واقع موقفه من الأمة الإسلامية، حيث كانت الأمة في نظره أي جماعة المسلمين، متساوين في الحقوق والواجبات، فإذا برزت مؤشرات تدل على سوء تصرف الوالي، يستدعيه إلى المدينة مثلما حدث مع الأشعري حاكم البصرة عندما رفعت شكوة ضده، فاستدعاه الخليفة عمر (رضي الله عنه) وحقق معه نفسه. وكان الخليفة عمر (رضي الله عنه) دائماً يقول لعماله: (نحن إنما نبعتكم ولاية ولم نبعتكم تجاراً). ولكن محاسبة الولاية لم يكن يقصد منها إضعاف سلطتهم، فقد كانت لهم الحرية المطلقة في إصدار الأحكام وتنفيذها، وسلطاتهم مساوية لسلطات الفاروق (رضي الله عنه) ما لزموا العدل، فإذا اعتدى عليهم معتد أو استهان أحد بهم عوض شدة، ثم كان يسمع لحجة عامله، فإذا أقنعت لم يخف اقتناعه بها ويثني عليها بعدها. (الطبري، ج4، ص185).

14- كما كان الخليفة عمر يجمع عماله بمكة في موسم الحج من كل عام يسألهم عن أعمالهم، ويسأل الناس عنهم ليرى مدى دقتهم في الاضطلاع بواجبهم، وتنزههم حين أدائهم لأنفسهم أو لذويهم، وكان يغتبط حين يرى عماله يتسارعون لخير الرعية، ويثني عليهم لذلك ثناء عظيماً. (إبراهيم، 1998م، ص20).

15- عمل الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بمبدأ إنابة رجال لبعض الولاية بحضورهم، وهذه ظاهرة هامة في ميدان السياسة والإدارة. فقد عين السائب بن يزيد بن سعيد بن تمامة الكندي نائباً لعبد الله بن عتبة على سوق المدينة، وكان عبد الله بن عتيان نائباً لسعد بن وقاص على الكوفة. (ابن كثير، 1981م، ص112).



خلاصة القول نجد الخليفة عمر (رضي الله عنه) كان حريصاً في تعيين الولاة واختيارهم، كما تمت الإشارة في الشروط العمرية الدقيقة، وكان يعيّن من له كفاءة وأمانة وصدق، ويعزل من يستحق العزل، ويثبت من يستحق ذلك التعيين.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للموظفين

كان يأتي الوالي في الهيكل التنظيمي في أي ولاية أو إقليم في المقام الأول، كما كانت إدارة الوالي مستقلة وتشمل عدداً من الموظفين يعينهم الخليفة عادة، ويتم اختيار الموظفين ضمن الإطار الديني، بالإضافة إلى الصفات الحميدة مثل الصدق، والأمانة، والكفاءة، واليقظة، ثم يأتي بعده الترتيبية: الكاتب أي كاتب ديوان الجيش، وصاحب الخراج، وصاحب الأحداث (الشرطة)، ثم صاحب بيت المال، والقاضي، وهم جميع تحت إمرة الوالي، ويعملون تحت إدارته، نذكر على سبيل المثال عمار بن ياسر الذي كان والياً على الكوفة، وعثمان بن حنيف صاحب الخراج، وعبدالله بن مسعود صاحب بيت المال، وشريحاً القاضي، وعبدالله بن خلف الخزاعي كاتباً للديوان، ولكن أحياناً يكون هناك قائد للجيش في كل ولاية على الرغم من أن الوالي كان مكلفاً بهذه المهمة في معظم الأوقات. (الطبري، ج4، ص145) (ابن خلکان، ج1984، 2، ص83)

المبحث الخامس: النظم الإدارية الذي أقره الخليفة عمر رضي الله عنه

المطلب الأول: النظم الفارسية

أقر الخليفة عمر (رضي الله عنه) النظم الفارسية في ما يختص بالتقسيمات الإدارية في العراق وفارس، فأبقى عليها، وكانت هذه التقسيمات تعرف بالرساتيق (جمع رستاق، وهي مشتقة من اللفظ الفارسي روستا بمعنى حي أو قرية)، والواقع أن الأراضي الفارسية كانت تنقسم إلى ثلاثة أقاليم كبيرة باستثناء العراق هي: خراسان، وأذربيجان، وفارس، ثم قسم العراق إلى مصرين، أي ولايتين هما الكوفة والبصرة بعد تأسيسها. (طقوش، 2011، ص 386)

المطلب الثاني: النظم البيزنطية

كما أبقى التقسيمات البيزنطية في بلاد الشام، وكانت تسمى نظام البنود (أو ما يسمى them، وتعني فرقة من الجيش تعسكر في إقليم) ولم يتسع معناها للدلالة على الأقاليم نفسها إلا في وقت متأخر طبقه في النواحي التي لم يكن موجوداً فيها من قبل، وعرف هذا باسم الأجناد، كما أبقى على ما كان في مصر من

175 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

نظام الكور (مفردها كورة، وهي لفظة يونانية curia. ومعناها المركز)، أما الجزيرة العربية، وبخاصة الحجاز ونجد، فقد بقيت على ما كانت عليه، ولم يدخل عليها أي تقسيم جديد، ولعل مرد ذلك يعود إلى قربها من عاصمة الدولة. (الطبري، ج3، ص610).

وكان نظام البنود أوسع من نظام الأجناد، حيث نجد نظام البنود ليس إلا تطبيقاً لما أقامه هرقل في آسيا الصغرى، حيث قسم الأراضي التي لم تحتلها قوى أجنبية إلى مناطق عسكرية كبيرة، وضعت تحت إدارة قادة عسكريين يتمتعون بصلاحيات الحكام الإداريين، وقد استوحى الخليفة عمر (رضي الله عنه) ما كان البيزنطيون قد بدأوا بتطبيقه في عهد هرقل من نظام البنود في آسيا الصغرى، لكن الضرورات العسكرية هي التي أوجبت عليه هذا التقسيم، فالساحل الشامي طويل، وبلاد الشام كانت لا تزال مهددة براً وبحراً من قبل البيزنطيين، فكان لا بد من إيجاد مراكز عسكرية متعددة، لكي يتمكن كل جند من الدفاع عن المدن الساحلية التابعة له، فقد كانت عرقة، ووجيل، ووصيدا، وبيروت، وطرابلس، تابعة لجند دمشق. أما اللاذقية، وجبلة، وبانياس، وأنطربوس، فكانت تابعة لجند حمص، وصور، وعكا تابعة لجند الأردن، وقيسارية، ويافا، وعسقلان، وغزة تابعة لجند فلسطين. ويضم كل جند منطقة ساحلية داخلية بشكل تستطيع معه كل منطقة أن تعتمد على الأخرى عسكرياً واقتصادياً، وبما أنه لم يكن للمسلمين في ذلك الوقت قوة بحرية قادرة على حماية السواحل، فإن مراكز الأجناد كلها كانت مدناً داخلية مثل حمص، واللد، وطبرية.

ولا بد من الإشارة إلى مسألة على جانب كبير من الأهمية تتعلق بإدارة البلاد المحررة والمفتوحة، وهي إقرار الخليفة عمر (رضي الله عنه) الاحتفاظ بالنظم الإدارية السابقة على الإسلام في تلك البلاد حتى لا تضطرب الأمور وتسود الفوضى، فضلاً عن عدم توفير الكفاءات العربية اللازمة للإدارة خاصة في الأمور الكتابية وشؤون الخراج وجبايته، وقد استبعد المسلمون من هذه النظم كل ما لا يتفق مع تقاليد العرب ومبادئ الجيش. (الكعبي، 2009م، ص 159).

لقد طبق التقسيم الإداري على جميع الولايات بعد التعديل بما يتعلق بخصوصية كل إقليم، وذلك لأن الجبهة البيزنطية استمرت ناشطة براً وبحراً، في حين قضى المسلمون بشكل نهائي على الإمبراطورية الفارسية، ولم تعد لها بعد ذلك قائمة.

المطلب الثالث: المدن التي عدل الخليفة عمر في تنظيمها

ولما اتسعت الدولة العربية الإسلامية، في عهد الخليفة عمر (رضي الله عنه) قسم البلاد أقساماً إدارية كبيرة ليسهل حكمها والإشراف على موارد ثروتها، وهي ولاية الأهواز، والبحرين، وولاية سجستان، ومكران، وكرمان، وولاية طبرستان، وولاية خراسان، كما جعل بلاد فارس ثلاث ولايات، بلاد العراق، وهي قسمان أحدهما حاضرتة الكوفة، والآخر حاضرتة البصرة، وبلاد الشام قسمان، أحدهما قاعدته حمص، والثاني دمشق، وجعل فلسطين قسماً قائماً بذاته، وقسم إفريقية إلى ثلاث مصر العليا ومصر السفلى، وغربي مصر وصحراء ليبيا، وعين من هذه الولايات عمالاً أو ولاية يستمدون سلطتهم من الخليفة الذي كان يجمع في يده السلطتين التنفيذية والقضائية، وكان أمراء الأقاليم يسمون عمالاً، والعامل ليس مطلق السلطة. (مجدلاوي، بدون تاريخ، ص153).

كما تم التعديل في بعض المدن مثلاً فلسطين كان تعد منذ العهد البيزنطي إقليماً واحداً، وتضم عشر محافظات، وفي عام (15هـ/636م) قسمها الخليفة عمر إلى نصفين، وجعل عاصمة إحداهما إيليا، وولي عليها علقمة بن مخرز، والثانية عاصمتها رملة، وولي عليها علقمة بن حكيم. كما قسم مصر إلى ولايتين: المنطقة العليا، وهي الصعيد، وتضم ثماني وعشرين محافظة، واستعمل عليها عبد الله بن سعد بن أبي سرح، والثانية المنطقة السفلى، وتضم خمس عشرة محافظة، وولى عليها حاكماً آخر، وكان الحاكم العام على مصر عمر بن العاص. (السيوطي، ط1، 1997م،).

الخاتمة:

تعتبر دراسة الإدارة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من أهم الدراسات في التاريخ الإسلامي؛ لأهميتها التاريخية والاقتصادية، حيث أوضحت الدراسة أن للإدارة مساهمات في بناء الدولة الإسلامية وحمايتها من ضياع أموالها ومواردها، عندما اتسعت الأراضي الإسلامية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) اتساعاً كبيراً مما اقتضى وضع تنظيم محكم حتى تسهل إدارتها والإشراف على مواردها.



النتائج والتوصيات:-

النتائج:

- 1- إن النظام الإداري الذي أسسه الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يعد النواة الأساسية لكيان الأمة الإسلامية الاجتماعية والسياسي في عهده، ويعتبر أول أشكال الإدارة العربية الجديدة المتأثرة بالتجربة المتقدمة لشعوب البلاد المفتوحة أو المجاورة.
- 2- الإدارة في نظر الخليفة عمر بن الخطاب، إنما هي تفويض وتوكيل من الجماعة التي تبقى صاحبة الأمر، أي ليست سيادة وملكاً.
- 3- كانت السلطة الفعلية تتطابق عملياً مع الإدارة الجماعية والمصالح الجماعية للأمة.
- 4- كان للخليفة عمر نصيب الأسد في التنظيمات الإدارية التي كان لها الفضل في إرساء قواعدها وابتداع أسسها.

التوصيات:

- 1- دور الشروط العمرية في تثبيت أركان بناء الدولة الإسلامية دراسة عامة وشاملة.
- 2- دراسة مقارنة بين الإدارة في العهد الراشدي والدولة الأموية.
- 3- دراسة مقارنة في
- 4- الإدارة بين العهد الراشد والعهد الأموي.

المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم

- 1- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري: الكامل في التاريخ، ج1، بيروت دار الكتاب العربي ، 1980م.
- 2- الجوزي، لأبي الفرج عبد الرحمن: مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1412هـ - 2001م.
- 3- البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر: فتوح البلدان تحقيق رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م.

178 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ / 635م - 637م)، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع والعشرون 2025 ، ص



- 4- ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج2، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1984م.
- 5- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: تاريخ الملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج4، دار المعارف مصر، 1960م.
- 6- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمرو: البداية والنهاية، ج7، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ، 1981م.
- 7- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري: لسان العرب، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ طبع.

المراجع:

- 1- إبراهيم، أيمن: الإسلام والسلطة والملك ، ط1، دار الحصاد للنشر والتوزيع ، دمشق ، 1998م.
- 2- بيضون إبراهيم: ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، ط1، 2001م، دار النهضة العربية، بيروت.
- 3- البوطي، محمد رمضان البوطي: فقه السيرة، بيروت، 1999م.
- 4- السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن الناصر: تاريخ الخلفاء، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، 1997م.
- 5- الصلابي علي محمد علي: فصل الخطاب في سيرة ابن الخطاب، أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره، الطبعة الأولى، مكتبة التابعين، الإمارات، الشارقة 2002م.
- 6- طقوش، محمد سهيل: تاريخ الخلفاء الراشدين الفتوحات والإنجازات السياسية، دار النفائس، ط2، 2011م.
- 7- العقاد عباس محمود: عبقرية الصديق، بيروت ، بدون تاريخ.
- 8- علي أحمد الخطيب: عمر بن الخطاب حياته علمه أدبه، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1986م.
- 9- القرشي، غالب بن عبد الكافي: أوليات الفاروق في الإدارة والقضاء، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1990م.
- 10- كبير عبد الباقي محمد أحمد: الخلافة الراشدة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى 2006م.
- 10- الكعبي، عبد الحكيم: موسوعة التاريخ الإسلامي عهد الخلفاء الراشدين، دار أسامة، 2009م.

179 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ / 635م - 637م) ، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع والعشرون 2025 ، ص



مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

ISSN: 1858- 6848

<http://ojs.abutana.edu.sd>

العدد التاسع والعشرون، ديسمبر 2025 ، ص (180-165)



- 11- محمود شلبي: حياة أبي بكر الصديق، دار الجيل، بيروت، 2004م.
- 12- مجدلاوي، فاروق، بدون تاريخ.
- 13- النجار، عبد الوهاب: تاريخ الخلفاء الراشدين، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، 1986م.

180 د. سيدة النعيم عبد الله موسى، النظم الإدارية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(14-16هـ / 635م - 637م)، مجلة جامعة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد التاسع والعشرون 2025 ، ص

(180-165)